باب الزراعة

مقتطفات من خطبة وزير الزراعة

في مجلس النواب في ١٢ ابريل

تلخص ابحاث حضرات الذين تكلموا البارحة بمناسبة الميزانية في ما لهُ مساس بوزارة الزراعة في ما يأتي : (١) المحصولات التي تستورد من الخارج و يمكن للبلاد ان تزرعها (٢) تدبير الصناعات الزراعية (٣) اتخاذ الوسائل الوافية لذلك (٤) التدخل في اسعار القطن وما يجب اتخاذهُ لذلك دفعاً للكوارث

اما في ما يتعلق باستيراد المحصولات من الخارج فان ما اوردهُ حضراتهم هو جانب يسير ولقد بينت في خطاب سابق لي ان البلاد تستورد من الخارج من الموادالتي يمكن للبلاد ان تنتجها ما قيمتهُ ٩ ملايين جنيه سنوياً وكان هذا الرقم منذ ٢٨ سنة ١٤٠٠٠٠٠٠ ج اي ان الزيادة في هذه المدة ٧٦٠٠٠٠٠٠ ج وقد حسبت ان مجموع ما استوردتهُ البلاد في الثماني والعشرين سنة الماضية هو ١٣٥٠٠٠٠٠٠٠ ج وقلت انهُ لذلك يجب على وزارة الزراعة وعلى الحكومة معاً ان تنظرا في هذا الامر وان تعدا العدة لايقاف تيارهِ

وقد جرت وزارة الزراعة منذ ذلك الحين على سياستها لمعالجة هذه المسألة فعينت لجنة قدمت تقريراً سمتهُ « السياسة الزراعية الانشائية » ووزع التقرير على حضرات النواب جميعاً رجاء ان يطلعوا على ما جاء فيهِ ،وان يقدروا مجهودات الوزارة وان يعضدوها تشجيعاً لها على القيام بهذه المهمة الشاقة التي القيت على عاتقها

ومن المباحث التي تناولتها اللجنة موضوع المشاتل التي تشعر البلاد بشدة الحاجة اليها لسد النقص الحاصل من جراء استيراد الفاكهة اللازمة من الخارج بمبالغ عظيمة. وقد بينت في تقريرها عن ذلك ان الوزارة انشأت سبعة مشاتل في المديريات عدا ما هوموجود منها في قسم البساتين وفي القناطر الخيرية ، و بينت ايضاً الفوائد التي نتجت وتنتج عنها

كذلك بحثت اللجنة في موضوع الغابات الذي كان مطروحاً بين ايدي حضراتكم في الدور الماضي ووافقتم على ان تخصص مزرعة الخانكه لاجراء التجارب فيها ، ولذلك

اصبحت تابعة لوزارة الزراعة بدلاً من وزارة الاشغال العمومية

وتكلم بعض حضرات النواب ايضاً في موضوع حفظ البلح وغرس النخيل ولم يفت الوزارة بحث هذا الموضوع كما يتضح ذلك من تقرير اللجنة الانشائية الزراعية ، حيث اقترحت في التصيفة ٩٦ تخصيص رصد مبلغ ٣٤٠٠ ج لانشاء مزرعة ومشتل للنخيل

بحثت اللجنة ايضاً في موضوع التعليم الزراعي و بينت ان نظام التعليم الحالي ليس ملائماً للتقدم الزراعي وللاحوال الزراعية الموجودة الآن ولذلك فهي تسعى وتهتم كل الاهتمام بترقية هذا التعليم حتى يتناسب مع الحالة الزراعية الحاضرة

هذا ما عنّ لي في قوله بشأن الملاحظات التي ابداها بعض حضرات النواب

ولا يسعني ازاء ذلك الاّ ان اشكرهم كل الشكر على بحثهم هذه الموضوعات واعتقد ان بحثهم هذا سيكون سبباً في مساعدة المجلس لوزارة الزراعة على القيام بالمهمة الشاقة التي القيت على عاتقها فتنال الوزارة منهُ دائماً كل عطف وتأييد

***

اما فيما يتعلق بالزراعة فان الوزارة قد عنيت بامرها عناية جدية وهي باذلة جهداً عظيماً في انتقاء البذور ونشر الجيد منها واستقدام كبار الاخصائيين من البلاد الاجنبية حتى تتمكن من الوصول بواسطة مجهوداتهم الى تحسين البذور وادخال انواع المزروعات التي ليست في البلاد الآن وقد اتفقنا فعلاً مع احد هؤلاء الاخصائيين وسيحضر الى مصر قريباً لمباشرة عمله . وهنا يجدر بي ان اذكر لحضراتكم ان استيراد مقادير كبيرة من القمح والشعير والارز وغيرها من البلاد الاجنبية كان نتيجة ضرورية لتوسع في زراعة القطن. على ان تنفيذ قانون الدورة الثلاثية سيكون من نتيجته انقاص المساحة التي تزرع قطناً بمقدار ٣٥٠٠٠٠ فدان يتنفع بها في زراعة اصناف الحبوب المختلفة وهذا من شأنه ان يغنينا عن جانب كبير من المقادير التي نستوردها من الخارج

***

ويسرني ان اشرح لحضراتكم بعض المعلومات التي وقفت عليها في رحلتي مع حضرات زملائي اعضاء لجنة الدومين . فلقد مررنا بالاراضي الواقعة بين حلفا (اي جنوب مديرية اسوان) و بين مديرية بني سويف وزرنا كذلك كثيراً من بلاد الوجه البحري وقد اجتمعت لدينا معلومات دقيقة يمكننا معها ان نبشركم بان الخطر الاقتصادي الذي يخشاهُ البعض ليس موجوداً وان الحالة الزراعية في البلاد تدعو لعظيم الاطمئنان

ولسنا من المتشائمين بل المستقبل لا محالة يوافقون المتشائمين في رأيهم بل اننا نعتقد ان المستقبل يبشرنا بخير عميم ونجاح عظيم

لقد زرنا اراضي الوجه القبلي وهي تنقسم الى اقسام : منها ما يغمره النيل جريا على العادة ، ومنها ما تغير شأنه في السنوات الاخيرة لان الملاك قد انشأوا بالحياض آبارا ارتوازية وكانوا يسقون منها في المكومة في أواخر مواعيد نزول المياه في الحياض وقد نتج من ذلك ان اراضي الحياض لم تنتفع من الطمي الذي كانت تنتفع به عادة فاضمحلت محصولاتها بينما تجد المحصولات الشتوية للاراضي التي غمرت بالمياه ورسب عليها الطمي في غاية الجودة . فالقمح والعدس والبرسيم والحلبة والترمس ، كل هذه المحصولات على اختلاف انواعها في الاراضي سالفة الذكر زاهية زاهرة تبشر بمستقبل باهر ، واؤكد لحضراتكم اننا رأينا القمح في تلك الاراضي لا يقل محصول الفدان منه عن ١٠ أرادب كما لا يقل محصول الفدان من الشعير عن ٢٠ أردبا . والعدس لا يقل محصوله عن ٤ او ٥ ارادب يباع الارديب منه بثلاثة جنيهات مع انه يكلف نفقات كثيرة . وقد أحضرت معي سنابل من تلك الاراضي طول الواحد منها ١٦ سنتيمتر وهي محفوظة بوزارة الزراعة لمن يريد مشاهدتها

أما الاراضي التي لا تنتفع من رسوب الطمي عليها فمحصول الفدان الواحد منها لا يتجاوز من العدس أردبا ونصفا ومن القمح ثلاثة أرادب ومن الشعير من ثلاثة أرادب إلى أربعة

لقد شعر الزارعون من تلقاء انفسهم بان زراعة القطن اصبحت لا تعود عليهم بما يتمنون من ربح ولذلك قللوا كثيرا من زراعته . وقد تناقشنا مع اصحاب اراضي الحياض في مديريات قنا وجرجا واسيوط والمنيا وهي سويف فاجمعوا رأيهم على ان ري الحياض بحيث يختلف الطمي في ارضها واجب وضروري . ولقد خالفنا بعضهم في مبدإ الامر ولكنه بعد المناقشة اقتنع بصحة ذلك الرأي . وقد شاهدت اللجنة في رحلتها ان زراعة الاراضي التي يباشرها اصحابها بكرة جيدة [illegible] ونموها وتسميدها وفولها وعدسها وبصلها (ضحك) تبشر بخير عظيم

ولا يفوتني ان اذكر حضراتكم اننا زرنا اراضي حضرة زميلنا المحترم بشري حنا بك فرأينا فيها من انتظام وجودة الزراعة ما يسر الناظرين كما زرنا اراضي كوم امبو فوجدنا فيها كذلك مثلا صالحا لانتظام والجودة

انتهينا من زيارتنا لاراضي الوجه القبلي فجئنا الى الوجه البحري وزرنا فيهِ بلاداً كثيرة. زرنا اراضي الدومين واراضي الجمعية التابعة لوزارة الزراعة كما زرنا القرشية وسخا وغيرها فلاحظنا جميعاً ان كثيراً من الزراعة الشتوية في الاراضي المذكورة وفي اراضي بعض الملاك الذين يباشرون زراعتهم بأنفسهم لا يقل محصول الفدان الواحد فيها من القمح عن عشرة اردب . هذا فضلاً عن النظام الذي شاهدناهُ في زراعة القطن الذي اصبح تاماً وصار الكثير منهُ يسحق (اي يحلج) من الآن وقد رأينا بجانب ذلك ايضاً ان الزراعة التي لا يباشرها الملاك بأنفسهم لا تأتي بمحصول جيد سواء في الزراعة الشتوية او القطنية . واني اعتقد ان الملاك اذا وجهوا عنايتهم الى اراضيهم و باشروها مباشرة جدية ازدادت ايرادات القطر المصري في بضع سنين زيادة محسوسة

***

بقي عليّ ان اتكلم في العلاج اللازم لحالة الاقتصادية اثناء الكارثة القطنية التي اصابت البلاد في هذا العام

لا يخفى على حضراتكم ان مسألة الاسعار مبنية على قانون العرض والطلب فكلما كثر العرض انحطت الاسعار والعكس بالعكس . لذلك كان حتماً مقضياً ان تندهور اسعار القطن نظراً لكثرتهِ وعدم الطلب الذي يتناسب مع هذه الكثرة فقد رجعت الى الاحصاءات فوجدت ان اكبر مقدار باعتهُ البلاد المصرية او صدرتهُ في سنة من السنين لم يزد على ٧ ٢٠٣ ٠٠٠ قنطار في حين ان المحصول في عام ١٩٢٦ كما قدرتهُ الحكومة قد بلغ سبعة ملايين وربع مليون من القناطير وقد قدرهُ غيرها بسبعة ملايين وستمائة الف قنطار . و يقولون الآن انهُ بلغ ثمانية ملايين ومن المعلوم انهُ يوجد بالاسكندرية من محصول سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ (١ ١٠٠ ٠٠٠) قنطار وكسور و يوجد بداخلية البلاد من المحصول المذكور نحو ٣٠٠ ٠٠٠ قنطار ومجموع ذلك مليون ونصف مليون من القناطير تقريباً فاذا اضفنا اليهِ ما انتجتهُ زراعة السنة الماضية كان مجموع ذلك كله ثمانية ملايين ونصفاً او تسعة ملايين من القناطير فاذا طرحنا منهُ اكبر مقدار صدرتهُ مصر وهو ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ قنطار بقي لدينا ١ ٨٠٠ ٠٠٠ قنطار

ولهذا قد اتخذت الحكومة لهذه الحالة احتياطاً تاماً ودقيقاً فوضعت مشروع قانون يمنع البيع على الوجه (اي على الكنتراتات) لانها وجدت ان اموال الفلاح كانت فيما

مضى تسلب بهذه الطريقة اذ ان كلاً من التجار المصدرين يشتري القطن تحت القطع ويستولي عليه في اول الموسم لتقديمه لمحلات الغزل. فاذا اشترى التاجر مثلاً ٣٠٠٠٠٠٠ قنطار أو نصف مليون وسد بها حاجة المستهلك فلا يبقى المستهلك مضطرًّا للشراء لان لديه كل المؤونة التي تحتاج اليها مغازله . ولهذا لا ترتفع الاسعار بل تبقى منخفضة وفي الوقت عينه يكون الفلاح مضطراً لان يبيع بسعر الكنتراتات الحاضر عند القطع على قطنه

ولهذا فكرت الحكومة في منع البيع على الوجه كما ذكرت لحضراتكم . واصدرت قانون الدورة الثلاثية الذي ينفذ الآن والذي سيكون من نتيجته انقاص المساحة التي تزرع قطناً بمقدار ٣٥٠٠٠٠٠ فدان . وهذه الـ ٣٥٠٠٠٠٠ فدان تجعل محصول القطن أقل من سابقه بنحو مليون وربع او مليون ونصف تقريباً وبذلك يكون المعروض من القطن في السنة المقبلة ليس اكثر من المطلوب كثيراً وهذا من شأنه ان يرفع عنا حملاً ثقيلاً

يقيت مسألة واحدة وهي ان الاهالي يعرضون اقطانهم للبيع في البورصة في الشهرين التاليين او في الاشهر الثلاثة التالية لظهور المحصول — مما يوجب تضخم مقدار القطن المعروض للبيع و يجعل المشتري غير مضطر لرفع الثمن ، فاذا وجد في البلاد ما ينظم حركة التصريف حتى يوزع المحصول (وهو سبعة ملايين) على شهور السنة حصل التوازن فلا يطمع المشتري في اخذ القطن بأقل مما يستحق من الثمن . واني اعتقد ان قانون التعاون الذي هو بين يدي الحكومة الآن والذي سيعرض على حضراتكم قريباً سينظم هذه الفكرة واني كبير الامل في ان يعود اصدار هذه القوانين على البلاد بالخير العميم ان شاء الله

الضرورة القاضية

بانشاء مصلحة القطن

جاء في الخطبة التي القاها حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة في مجلس النواب انهُ يوجد في داخلية البلاد من محصول سنة ١٩٢٥—١٩٢٦ نحو ٣٠٠٠٠٠٠ قنطار من القطن

على ان هذا الرقم هو في رأينا اقل من الحقيقة وقد بحثنا بحثاً دقيقاً لمعرفة ما كان متخلفاً في داخلية البلاد من المحصول الماضي ورجعنا في ذلك الى رأي التجار ومديري البنوك المعروفين بضبط الاحصاء فتفاوت تقديرهم بين نصف مليون قنطار و٨٠٠٠٠٠٠ قنطار . و يبدو لنا ان التقدير الاقرب الى الصواب هو الذي اطلعنا عليه احد بنوك الاسكندرية ومعلوماتهُ مستقاة من اصدق المصادر وهاك بيان ذلك التقدير

١٥٠٠٠٠ قنطاراً اشموني وزاجوراه في الوجه القبلي
٣٠٠٠٠ « سكلاريدس
١٥٠٠٠ « انواع اخرى في الوجه البحري
٦٥٠٠٠٠ الجملة

فاذا اضفنا الى ذلك محصول الاصناف الاخرى كما قدرتهُ وزارة الزراعة اي سبعة ملايين وربع مليون كانت الجملة نحو ثمانية ملايين قنطار وهو رقم يؤيد رأي القائلين بان ما يزيد على الاسكندريد هي بقايا المحصول السابق لا يبلغ نحو ثمانية ملايين قنطار. وانما كتبنا هذا البيان حتى لا يظن الناس ان وزارة الزراعة قد اخطأت خطأً فاحشاً في تقديرها لمحصول هذا العام كما أدعى بعضهم

ان اعتقادنا ان موظفي وزارة الزراعة يقومون باعمال التقدير قياماً موجباً للرضى ولكن الغلط يأتي من كون بعض الحصص الشائعة الزراعة قطناً كما قلنا في احدى جلسات المؤتمر الاخير وذلك الاحصاء يقصر عن الحقيقة وعن المساحة التي تبنى عليها شركة المحاصيل لتقديراتها بنحو مائتي الف فدان. قبل لنا انه أمن من الحكومة ان تضبط المساحة القطنية في هذا العام فيكون قد اثبت بعض ما نصت عليه تلك الاعمال المتعددة التي ما فتئنا نطالب بها حتى الملل الحكومة ونحن لا نخاطب الا الوفاء والوعود البراقة التي تعاد بحروفها تقريباً كلما اثيرت مسألة القطن في مجلس النواب. ولا يعلم الا الله الى متى تتوالى تلك الخطب وهذه الوعود قبل ان يتحول دون القطنية

كل يوم نطرأ حوادث تنبه الحكومة الى ضرورة الاخذ بانشاء مصلحة للقطن التي حفيت اقلامنا في التماس انشائها وآخر حادث هو ذلك الذي يجري في الفيارت الاولى لشهر ابريل هذا على نحو ما شرحهُ مكاتب المقطم الاسكندري وان فيه لاشد القضاء على تراكل وزارة المالية في هذا الموضوع الحيوي للبلاد ولكننا ما زلنا على عقيدتنا الجازمة بانهُ لا يرجى اصلاح الحال الا بانشاء مصلحة القطن. اما تشتيت المسائل المتعلقة به بين مختلف الوزارات فليس معهُ ما يبشر برفع حد للاستباحات المتكررة به والنقص العيب في انظمة سوقنا القطنية. قبل ان نختم كلامنا نشير على مرافق الامة احد نوابنا الكرام فيتطوع لقدم صوته الى صوتنا وجهاده الى جهادنا عسى انهُ يكون ارفر حظاً في اقناع اولياء الامر بضرورة انشاء مصلحة القطن فيخدم بذلك الفلاح اجل خدمة مرجوة وما أجدرهُ بالعناية والرأفة

١٠ ابريل يوسف نحاس

مساحة الاطيان التي زرعت قطناً

السنة	في الوجه البحري	نسبة	في الوجه القبلي	نسبة	المجموع	متوسط السعر بالجنيه المصري
١٩٠٢	١ ١٦٩ ١٠٦	٣٨٫٦١	١٠٦ ٥٧١	٤٩٧	١ ٢٧٥ ٦٧٧	٢٦٧٢٩
١٩٠٣	١ ١٧ ١٣٣	٣٨٫٠	١٦١ ٣٧٧	٧٥٠	١ ٣٣٢ ٥١٠	٣٤٣٣٠
١٩٠٤	١ ١٩٣ ٢٩٨	٣٨٫٨	٢٤٣ ٤١١	١٠٤	١ ٤٣٦ ٧٠٩	٢٧٧٩٣
١٩٠٥	١ ٢٥٥ ٩٠٠	٣٩٫٨	٣١٠ ٧٠٢	١٣٨	١ ٥٦٦ ٦٠٢	٣٤١٩٧
١٩٠٦	١ ٣٠١٠٧	٤٠٫٢	٢٤٦ ١٨٤	١١٤	١ ٥٠٦ ٢٩١	٣٤٨٣١
١٩٠٧	١ ٢٨٩ ٢٦٨	٤٠٫٧	٣١٣ ٩٥٦	١٤٥	١ ٦٠٣ ٢٢٤	٣٤٦٤١
١٩٠٨	١ ٢٠٨ ٩٠١	٤٠٤٩	٣٦١ ٥١٤	١٥٩	١ ٦٤٠ ١١٥	٣٤٠٩١
١٩٠٩	١ ٣٢٦ ٥٨٨	٤٢٤٥	٢٧٠ ٤٦٧	١٢٥	١ ٥٩٧ ٠٥٥	٤٤٦٦٠
١٩١٠	١ ٣٠٥ ٨٣٤	٤٢٤٤	٣١٦ ٧٧٦	١٤٦	١ ٦٤٢ ٦١٠	٤٤١٣٢
١٩١١	١ ٣٤٧ ٥٣٦	٤٤٤٦	٣٦٣ ٧٠٥	١٦٣	١ ٧١١ ٢٤١	٣٤٤٥٠
١٩١٢	١ ٣٤٦ ٢٥٤	٤٤٤٣	٣٧٥ ٥٦١	١٦٧	١ ٧٢١ ٨١٥	٣٤١٥٥
١٩١٣	١ ٣٣٦ ٦٠٩	٤٣٤١	٣٨٣ ٤٨٥	١٧٣	١ ٧٢٣ ٠٩٤	٣٤٨٠٣
١٩١٤	١ ٣٧٣ ٢٤٣	٤٠٤٠	٣٨٢ ٠٢٧	١٥١	١ ٧٥٥ ٢٧٠	٢٤٤٠٢
١٩١٥	٩٦٧ ٠٠٥	٣٤٨	٢٤٨ ٦٨٩	١٦٠	١ ١٨٦ ٠٠٤	٣٤٨٥٧
١٩١٦	١ ٢٨٩ ٨٦٩	٤٢٤٨	٣٠٥ ٤٦٣	١٦٥	١ ٦٥٥ ٥١٢	٧٤٥٦٢
١٩١٧	١ ٢٩٠ ٧٨٩	٤٢٤٠	٣٨٣ ٥٢١	١٧٠	١ ٧٧٣ ٣١٠	٧٤٧٠٣
١٩١٨	١ ٠٢٣ ٨٨٨	٣٣٤٧	٢١٦ ٦١٤	١٣٠	١ ٣١٥ ٠٧٢	٧٤٤١٠
١٩١٩	١ ٢١٩ ٣٠٣	٤٠٤٠	٣٥٠ ٣٠٩	١٥٨	١ ٥٧٣ ٦٦٢	١٧٤٥٦٢
١٩٢٠	١ ٣٧٨ ٥٠٣	٤٥٤٣	٤٤٩ ٣٦٥	١٩٠	١ ٨٢٧ ٨٦٨	٦٤٩٠٠
١٩٢١	١ ٠١٣ ٣٤٩	٣٣٤٠	٢٧٧ ٤٥٦	١٣٤	١ ٢٨٩ ٨٠٥	٦٤٨٠٨
١٩٢٢	١ ٣٧٨ ٠٩٥	٤٥٤٣	٤٠٢ ٧٤٧	١٨٠	١ ٨٠٠ ٨٤٣	٦٤١٤٢
١٩٢٣	١ ٢٨٩ ٥٢٠	٤١٤٨	٤٥٥ ٦٣٠	١٦٨	١ ٧١٥ ١٥٠	٧٤٩٠٩
١٩٢٤	١ ٤٦٤ ٤٥٠	٤٠٤٩	٥٢٣ ٣٤٣	٢٤٤١	١ ٧٨٧ ٨٠٣	٧٤٨٩٧
١٩٢٥	١ ٣٦٣ ٣١٨	٤٣٤٩	٥٦١ ٠٦٤	٢٤٤٣	١ ٩٢٤ ٣٨٢	٦٤٠٩٣